بقلم: جوني منصور*

الاحزاب الاسرائيلية عشية انتخابات الكنيست الـ ١٧: مراوحة بين الأيديولوجية والصراعات الآنية

مدخل

يهدف هذا المقال إلى رصد مقارن للبرامج السياسية التي طرحتها الأحزاب الاسرائيلية عشية خوضها الانتخابات البرلمانية الأخيرة للكنيست الإسرائيلي في دورته الـ ١٧ في ٢٨ آذار ٢٠٠٦.

وواقع الأمر أن الأحزاب الإسرائيلية التقليدية حافظت على طروحاتها السياسية في برامجها الانتخابية مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة التي تتناسب والتغيرات الحاصلة على ارض الواقع وفي الميدان السياسي بوجه خاص. علماً أن هذه الطروحات في منحاها العملي لا تشير إلى إيمان عميق أو متجذر بالفكر الصهيوني. بمعنى أن الايديولوجات التقليدية التي كانت تتمسك بها الأحزاب الإسرائيلية التقليدية لم تعد موجودة وقائمة بشكلها السابق.

والملاحظ أيضاً من خلال مراجعة مواد هذه البرامج، أن الأحزاب تميل إلى مزيد من الإيجاز في عرضها لبرامجها السياسية، وذلك من منطلق تقديم صورة ناصعة بقنوات سريعة، آخذة بعين الاعتبار تراجع كميات المواد المكتوبة والموزعة على الجماهير الإسرائيلية ذات القدرة على التأثير. من جهة أخرى، تبين لنا أن صياغة البرامج السياسية، من حيث الاصطلاحية في الأساس، ما زالت قريبة إلى تلك التي كانت قائمة مع تدعيمها باصطلاحية جديدة أو محدثة لتتناسب والظروف السياسية العامة الطارئة في اسرائيل أو خارجها والتي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على متخذي القرار السياسي في الحكومة الإسرائيلية أو الكنيست الإسرائيلي.

ودون أدنى شك أن البرامج السياسية للأحزاب الإسرائيلية تتفق في عدة قضايا مهمة لاسرائيل، بل مصيرية لواقعها الحاضر ولمصيرها المستقبلي، وفي مقدمتها القضايا ذات الصفة الأمنية

* باحث ومؤرخ فلسطيني، محاضر في كلية بيت بيرل.

إذن، الدولة الفلسطينية التي يراها حزب كديما تتلاءم مع مواصفات ومقاسات الحكومة الإسرائيلية. أي أنها دويلة صغيرة مجردة من قدراتها الأمنية والدفاعية، خاضعة للمراقبة الدائمة والمتواصلة من إسرائيل. وأكثر من ذلك يطلب حزب كديما في طروحاته الانتخابية من القيادة الفلسطينية المشاركة في إقامة الدولة الفلسطينية منع التحريض لدى الفلسطينيين والتشديد على التربية من أجل السلام مع إسرائيل. وبالطبع لم يطلب حزب كديما أي شيء من الشعب الإسرائيلي ليقدمه للشعب الفلسطيني في هذا المضمار.

والعسكرية، وأحياناً القانونية. وهذا التوجه في الاتفاق أو التوافق بشكل أدّق واضح، يشوش الخطوط الفاصلة بين الأحزاب من حيث تصنيفها بين اليسار واليمين أو الوسط.

ولهذا، الملاحظ هو غياب اليسار الإسرائيلي، وتوجه اليسار الذي كان قائماً نحو المركز (الوسط) كحزب العمل، وبداية تراجع اليمين من حيث قوته العددية وتقلصه إلى قوى دينية وأخرى علمانية ذات ميزة متطرفة ومتشددة. أمّا الوسط أو المراكز الذي من المفروض أن يكون فاعلا على ارض الواقع بمركبات معروفة في خارطة الأحزاب السياسية في معظم دول العالم الغربي فغير قائم.

وهذا ما يوجهنا نحو الاعتقاد الراسخ بأن الوسط في اسرائيل هو ليس واقعياً أو حقيقياً بمفهوم الوسط، إنّما هو عبارة عن اجتماع أشخاص لهم مصالح سياسية واقتصادية (مالية) في بعض الأحيان في نقطة الوسط (المركز) لتسهيل مصالحهم هذه ودفعها إلى الأمام.

سنقوم في هذا المقال بإجراء مقارنات كثيرة ومعمقة لبرامج مجموعة من الأحزاب التي خاضت الانتخابات الأخيرة للكنيست والتي استطاعت الدخول إلى الكنيست بعد اجتيازها نسبة الحسم وحصولها على مقاعد عدة.

المواضيع السياسية لدى الأحزاب

طرحت الأحزاب الإسرائيلية في برامجها السياسية مجموعة من المواضيع السياسية، وفي مقدمتها: تعريف دولة اسرائيل، وكيفية إدارة العملية السلمية، ورؤيتها للدولة الفلسطينية العتيدة، وقضية الاستيطان والمستوطنات، وحدود اسرائيل والسياسة الإسرائيلية الخارجية ومسألة يهودية الدولة.

فبالنسبة للموضوع الأول فإن حزب "كديما" (وهو أكبر الأحزاب تمثيلاً في الكنيست الـ١٧ ويرئس الحكومة الحادية والثلاثين)، يرى أن "دولة اسرائيل" هي الوطن القومي الآمن للشعب اليهودي في أرض اسرائيل (فلسطين). وان هذه الدولة تستقي مضمونها القومي وشكلها من خلال الحفاظ عليها. أضف إلى ذلك أن حزب كديما يرى في مقدمة برنامجه السياسي أنه من الضروري الحفاظ على وجود دولة اسرائيل.

وينسجم هذا التوجه السياسي لحزب كديما مع رؤية هذا الحزب للدولة. فكديما يعتمد على ثوابت أساسية تندرج عامة مع التطلعات الصهيونية والميراث الإسرائيلي منذ تأسيس اسرائيل قبل ستة عقود تقريباً.

"فمن حق الشعب الإسرائيلي إقامة دولته على أرضه كلها. ولتحقيق هذه الغاية من الناحية العملية والفعلية، أي للحفاظ على الهدف الأعلى وهو سيادة وسيطرة يهودية في دولة ديمقراطية هي الوطن القومي للشعب اليهودي، يجب بل من الضروري تحقيق تفوق عددي يهودي في دولة اسرائيل".

من هنا نرى أن كديما اختصرت رؤيتها للدولة اليهودية - إسرائيل - بتفوق عددي، معنى ذلك وجود خوف لدى قيادة هذا الحزب وراسمي وواضعي خطوطه السياسية من الزيادة السكانية للفلسطينيين العرب في إسرائيل وفي فلسطين التاريخية.

وليس هذا فحسب، ولتقوية ودعم هذه الرؤية، يتشدد حزب كديما في ادعاء كون الشعب الإسرائيلي صاحب حق تاريخي على كامل أرض إسرائيل (فلسطين).

هذه الثوابت التي طرحها حزب كديما تنسجم تماماً مع الثوابت التقليدية للأحزاب الصهيونية السابقة. ولكن يدرك قياديو كديما أنه على أرض الواقع الأمر ليس هكذا، ولهذا يتدارك هؤلاء المسألة ويتبنون نظرية براغماتية بطرحهم مسألة عدم القدرة على تحقيق الثوابت أعلاه في ظل الظروف القائمة حالياً. بمعنى أن حزب كديما

يطرح فكرة التنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل مقابل الرغبة الجامحة في الحفاظ على أغلبية يهودية في أرض إسرائيل. مقابل إفساح المجال لمزيد من هجرة اليهود إلى إسرائيل من بقية أرجاء العالم. هذا التنازل وفق كديما، لا يعني بالضرورة تنازلاً أيديولوجياً، إنّما لتحقيق الأيديولوجية التي تميل إلى ضمان وجود دولة يهودية وديمقراطية في أرض إسرائيل.

هذا التوجه لدى كديما، هو في واقع الأمر، تغيير في الأيديولوجية المتعنتة التي تمسكت بها أحزاب أخرى والتي تتشدد على أن فلسطين (أرض إسرائيل بالاصطلاحية الصهيونية والإسرائيلية) هي للشعب اليهودي فقط.

مقابل ذلك، نلمس، وبصورة لا تعترف بها كديما بطبيعة الحال، أنّه لا يمكن ضمان البقاء لدولة إسرائيل إلا بالتنازل الفعلي عن هذه الثوابت. وهذا ما يؤكد، وبصورة غير مباشرة أيضاً، أن الكفاح والنضال الفلسطيني العنيد والمتواصل على مر العقود الستة الخالية ترك أثره الفعلي على الناحية العملية في البرنامج السياسي لكديما. إذ لا يمكن التوصل - حسب كديما إلى تسوية مع الفلسطينيين ومن تقديم تنازلات. وهذه التنازلات ليس معناها التنازل عن الأيديولوجيات التقليدية إنّما ملاءمة هذه الأيديولوجيات (يبدو مؤقتاً) مع التطورات والتغيرات الحاصلة على أرض الواقع.

وهذه الملاءمة بين الواقع (التنازل) وبين الثوابت الأيديولوجية المتراجعة تشير إلى ميل الشارع العام في إسرائيل نحو الوسط نوعاً ما في سبيل التوصل إلى حل أو تسوية مع الفلسطينيين.

مما لا شك فيه، أن البرنامج السياسي الذي تطرحه كديما لا يترك موقعاً للنقاش في أن هذا الحزب يرى بأرض إسرائيل الكاملة ولو نظرياً البيت القومي للشعب اليهودي.

من جهة أخرى يطرح حزب كديما مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لإسرائيل ألا وهي مسألة ترسيم الحدود الثابتة. إذ طرح أولمرت زعيم كديما ورئيس الوزراء الحالي هذه المسألة منذ الأسبوع الأول لتوليه منصبه معتمداً على طروحات الحزب عشية الانتخابات، إذ أن ترسيم الحدود الثابتة والدائمة لإسرائيل سيكون من خلال تسوية سلمية مما يضمن المصالح الوطنية والأمنية لدولة إسرائيل. هذا الطرح يفرض وجود قنوات للتفاوض مع أطراف أخرى، نعني مع الفلسطينيين والحكومات العربية. ولكن على أرض الواقع من خلال تصريحات أولمرت ومناصريه فإن مبدأ الأحادية ما زال سيد الموقف في هذه الحكومة والذي توارثته من حكومة شارون السابقة. إذ أن أولمرت يلوح بحل مسألة ترسيم الحدود من طرف واحد. وهذا ما رفضته القيادة الفلسطينية والحكومات العربية وغيرها.

أما بشأن الدولة الفلسطينية فإن كديما يعترف بدولتين قوميتين وان إسرائيل (بموجب برنامج كديما السياسي) توافق على إقامة دولة فلسطينية ولكن بشروط، وأبرزها أن تتحول الدولة الفلسطينية إلى حل قومي مطلق وكامل لكل الفلسطينيين أينما يتواجدون، وخاصة اللاجئين الذين لن يسمح لهم بدخول إسرائيل، هذا معناه رفض حزب كديما للقرار الدولي رقم ١٩٤ "حق العودة" الذي يفرض عودة اللاجئين إلى ديارهم.

ويبني حزب كديما صورة الدولة الفلسطينية العتيدة بأن تكون خالية من "الإرهاب"، وان تتعايش إلى جنب إسرائيل بسلام وجيرة طيبة، وهذا لن يتم إلا (حسب كديما) بتجريد الدولة الفلسطينية من السلاح بواسطة منع وجود قواعد ضد إسرائيل.

إذن، الدولة الفلسطينية التي يراها حزب كديما تتلاءم مع مواصفات ومقاسات الحكومة الإسرائيلية. أي أنها دويلة صغيرة مجردة من قدراتها الأمنية والدفاعية، خاضعة للمراقبة الدائمة والمتواصلة من إسرائيل.

وأكثر من ذلك يطلب حزب كديما في طروحاته الانتخابية من القيادة الفلسطينية المشاركة في إقامة الدولة الفلسطينية منع التحريض لدى الفلسطينيين والتشديد على التربية من أجل السلام مع إسرائيل. وبالطبع لم يطلب حزب كديما أي شيء من الشعب الإسرائيلي ليقدمه للشعب الفلسطيني في هذا المضمار.

الملاحظ من خلال برنامج كديما كثرة الإملاءات السياسية على الفلسطينيين وذلك لضمان وجود وكينونة إسرائيل، وان الفلسطينيين في حال تشكيل دولتهم سيزداد ارتباطهم بإسرائيل ليس لمصلحتهم بقدر ما هو مصلحة إسرائيل في كافة النواحي.

ويبدو جلياً أن حزب كديما، هو أكثر براغماتية من بقية الأحزاب، إذ يعالج القضايا الأمنية بتكثيف وزخم دون لجوء مطول إلى شعارات أيديولوجية. وهذا التوجه البراغماتي له دلالة في فرض الحلول أحادية الجانب كما حصل مع مسألة الانسحاب من قطاع غزة في صيف ٢٠٠٥.

أما حزب الليكود الذي أمضى فترة في الحكم في إسرائيل إلى أن حصل الانهيار في العام الماضي في صفوفه جراء انسحاب شارون من زعامة وقيادة هذا الحزب وإقامة حزب كديما، فهو أكثر تشدداً في التمسك بالدولة اليهودية من خلال إشارته الواضحة في برنامجه

" العمل" يحتفل.

السياسي بضرورة سن قانون ضمن دستور لإسرائيل يعكس مبدأ كون دولة إسرائيل هي دولة يهودية صرفة وذلك بدمج مجموعة من القوانين الأخرى التي تقوي هذا المبدأ وفي مقدمتها " قانون العودة " - أي أنه يحق لكل يهودي نيل الجنسية الإسرائيلية حال هجرته إلى إسرائيل. وان القدس هي عاصمة إسرائيل وان اللغة العبرية هي اللغة الرسمية لإسرائيل، وتبني شعارات إسرائيل: العلم والشمعدان والنشيد الوطني والتقويم العبري وأيام السبت والأعياد بكونها عطلاً رسمية في كافة المؤسسات الرسمية. وهذه الاتجاهات، بدون شك، شكلية ولكنها رمزية في تطلعات الليكود لمزيد من أسرلة وتهويد الطابع العام لأرض إسرائيل (فلسطين).

وما زال الليكود متمسكاً بكون الصهيونية حركة تحرير قومي للشعب اليهودي، وان دولة إسرائيل هي دولة يهودية وديمقراطية تسعى إلى تحقيق ما طرحته الصهيونية من خلال زيادة موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين (أرض إسرائيل - والقصد كامل فلسطين التاريخية) وبناء المستوطنات وتطويرها، وتعميق العلاقة بين الشعب الإسرائيلي والشتات ما يضمن الحفاظ على كيان إسرائيل وتراث إسرائيل.

ويتشدد الليكود في توجه برنامجه الأمني بربطه مع الرؤية السياسية، إذ أن وجود إسرائيل كدولة يهودية مستقلة في الشرق الأوسط منوط أولاً وقبل كل شيء بقدرتها في الحفاظ على قدرتها العسكرية والسياسية. ولهذا فإن السياسة الخارجية والأمنية لإسرائيل هي في أول سلم الأولويات في المنهج التطبيقي الإسرائيلي. ولهذا أيضاً، ووفق تطلعات حزب الليكود، فإن على إسرائيل الحفاظ على انجازاتها الأمنية بحماية نفسها من الأعداء. وان حفاظها على مركب الأمن كجزء من وجودها وسياستها هو أمر ضروري يجب أخذه بالحسبان دوماً في كل تسوية أو حل سياسي مع الفلسطينيين أو العرب.

ويخفي الليكود مسألة رؤيته لدولة فلسطينية مستقبلية وذلك لأسباب عقيدية تقليدية ولضمان نيله تأييداً في الرأي العام داخل إسرائيل، ولكن في واقع الأمر فإن عدداً من قياديي الليكود طرحوا في الماضي مسألة رؤيتهم للدولة الفلسطينية ولكن بخجل كبير. وهنالك تيارات في صفوف الليكود ترفض وجود فكرة دولة

إذن، الدولة الفلسطينية التي يراها حزب كديما تتلاءم مع مواصفات ومقاسات الحكومة الإسرائيلية. أي أنها دويلة صغيرة مجردة من قدراتها الأمنية والدفاعية، خاضعة للمراقبة الدائمة والمتواصلة من إسرائيل. وأكثر من ذلك يطلب حزب كديما في طروحاته الانتخابية من القيادة الفلسطينية المشاركة في إقامة الدولة الفلسطينية منع التحريض لدى الفلسطينيين والتشديد على التربية من أجل السلام مع إسرائيل. وبالطبع لم يطلب حزب كديما أي شيء من الشعب الإسرائيلي ليقدمه للشعب الفلسطيني في هذا المضمار.

فلسطينية، وهؤلاء كانوا من معارضي خطة الانسحاب أحادي الجانب التي نفذها شارون في العام الماضي في قطاع غزة، وكانوا من أهم وأبرز الدواعي لانسحابه من حزب الليكود وتأسيسه حزب كديما.

في مجمل الأمر فإن الليكود يتطلع إلى إسرائيل كدولة يهودية دون علاقة مع مستقبل دولة فلسطينية قد تقوم بأي شكل أو صورة كانت.

ونظرة إلى البرنامج السياسي الذي طرحه حزبا الوحدة الوطنية والمفدال (هذان الحزبان اتحدا في قائمة انتخابية واحدة عشية الانتخابات الأخيرة للكنيست الإسرائيلي) تظهر لنا الايديولوجية اليهودية التوراتية والصهيونية التاريخية والإسرائيلية في واقعها التنفيذي لهذه الايديولوجية.

يشمل البرنامج السياسي لهذين الحزبين المتحدين معاً (حالياً) رفضاً قاطعاً وباتاً لوجود سلطة سياسية إضافية بين الاردن والبحر (المقصود البحر الأبيض المتوسط). ويستند هذا البرنامج في هذا الرفض القاطع على تجربة اتفاقيات أوسلو (على حد رؤيته) بكونها . أي الاتفاقيات قد بينت أن أية سلطة فلسطينية مستقلة بإمكانها أن تتحول بسرعة فائقة إلى خطر استراتيجي على دولة إسرائيل وسكانها. ويشدد هذا البرنامج على أن إقامة دولة فلسطينية بين الأردن والبحر يشكل خطراً على وجود وكيان دولة إسرائيل.

وهذا معناه عدم قبول أي مشروع لعملية سلمية بين إسرائيل والفلسطينيين، من منطلق عدم قبول أي حل آخر في المستقبل يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية بين الأردن والبحر.

وأكثر من ذلك ينادي هذا الحزب في برنامجه السياسي إلى أنه يسعى إلى تحقيق السلام باتفاق بين الطرفين ولكن وفق ما يراه ملائماً لتطلعاته. أي أن السلام الذي يطرحه هذا البرنامج يقضي باتباع أو تبني مبدأ التبادلية، والحل لقضية الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين هو تبادل سكاني، توطين لاجئي " الحرب التحريرية " (حرب ١٩٤٨) في الدول العربية بدلاً من اللاجئين اليهود الذين تركوا هذه البلاد (أو الدول العربية) وتم استيعابهم في إسرائيل.

ولدعم هذا الحل المقترح في هذا البرنامج يطرح الحزبان مشروعاً واضحاً لتنفيذ عملية ترحيل الفلسطينيين من الضفة الغربية، مشيراً إلى أن الترحيل يجب أن يكون (بالتراضي) بواسطة تشجيع وتوفير مبالغ من المال لتحقيق هذه الغاية.

أما حل مشكلة المخيمات فتكون بواسطة " إنشاء إدارات محلية في هذه المخيمات وليس قيادات أُحضرت من تونس " . وان " تكون هذه الإدارات تحت سيطرة كاملة وتامة للحكومة الإسرائيلية " .

واضح من برنامج هذا الحزب رفضه القاطع والتام لأية مفاوضات مع الفلسطينيين على مبدأ أو قاعدة دولتين لشعبين، وان هذا الحزب يسعى إلى ترحيل (ترانسفير) كافة الفلسطينيين في أرض إسرائيل (فلسطين) لتبقى الأغلبية الساحقة لليهود، وهذا مؤشر إلى عمق الخوف اليهودي من شبح الديمغرافيا الذي يلاحق الإسرائيليين منذ عدة عقود.

حزب إسرائيلي آخر يتمسك بعقائد تقليدية هو حزب " إسرائيل بيتنا " بقيادة ايفيت ليبرمان. وعلينا الإشارة هنا إلى أن هذا الحزب هو من المهاجرين الروس الذين هاجروا من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً وليس لديهم في المنطلق الأساسي، مخزون أيديولوجي سابق(القصد صهيوني أو إسرائيلي)، أسوة بأحزاب أخرى، إنّما تبنى هذا الحزب وبعض التيارات المهاجرة من روسيا أفكاراً وطروحات صهيونية وصلت إلى درجة عالية من التطرف. والحقيقة أن حزب ليبرمان هذا حقق انتصاراً جارفاً إذ نال ١١ عضواً (مقعداً) في الكنيست الإسرائيلي. أما ليبرمان ذاته فقد استثمر مبادئ حزبه

بانتقالنا إلى حزب العمل الذي أصبح وفق إجماع معظم المحللين السياسيين في مركز الخارطة الحزبية والسياسية في إسرائيل، فإننا نلحظ تمسك هذا الحزب في ثوابت عقائدية محددة مع تغييرات ملموسة في التوجه الفعلي لسياسته أو لبرنامجه. فدولة إسرائيل . حسب برنامج هذا الحزب . هي دولة يهودية وهي الوطن القومي لكل اليهود أينما كانوا. وان هذه الدولة تحقيق فعلي للصهيونية، وأنها وارثة وتابعة للثقافة اليهودية والحضارة العبرية الغنية والوافرة. وانه يجب المحافظة على الهوية اليهودية من خلال حوار متواصل بين التيارات المكونة للشعب اليهودي. ويعلن هذا الحزب في برنامجه انه يدعم حق المواطن . كل مواطن . في الدولة.

من المصدر نفسه الذي استقاه حزب الليكود، وهو أي ليبرمان كان عضواً ناشطاً في الليكود قبل خروجه منه. ويشير برنامج حزب إسرائيل بيتنا إلى أنه حركة وطنية مع رؤية وتطلعات واضحة تسير على نهج زئيف جابوتنسكي، والأسس الثلاثة التي يتمسك بها هذا الحزب هي: الهجرة، الدفاع عن الوطن والاستيطان. وفيما يتعلق بالشأن السياسي والأمني، وهذا ما نركز عليه في مقالنا هذا، أن هذا الحزب يؤيد نقل مناطق عربية في إسرائيل إلى السلطة الوطنية الفلسطينية مثل أم الفحم والمثلث مقابل ضم مناطق الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية إلى دولة إسرائيل. وبوضوح تام يدعو هذا الحزب في برنامجه إلى تطبيق فصل كلي بين المناطق الفلسطينية وبين إسرائيل. وان ضم مناطق عربية إلى السلطة الفلسطينية هو تخفيف من الكثافة السكانية العربية، وبالتالي تخفيف من حدة شبح الديمغرافيا الذي يلاحق الإسرائيليين ويقض مضاجع السياسيين والاكاديميين على حد سواء.

ولا يشير هذا الحزب إلى تطور صورة أو كينونة السلطة الوطنية الفلسطينية لتكون دولة، إنّما يوافق على وجود مثل هذه السلطة تحت إشراف أمني مطلق من قبل إسرائيل.

ومن جهة أخرى، ينضم هذا الحزب إلى الأحزاب السابقة في الإشارة إلى يهودية الدولة من حيث طابعها العام والفعلي، وضرورة السعي الحثيث إلى رعاية الثقافة اليهودية والإسرائيلية وتدعيم وتمكين القيم الصهيونية وفي مقدمتها حب الوطن (للتذكير أن معظم أعضاء هذا الحزب المنتسبين إليه أو الداعمين له في الرأي العام الإسرائيلي هم من المهاجرين الروس الذين لم يولدوا في إسرائيل بل في وطن آخر).

بانتقالنا إلى حزب العمل الذي أصبح وفق إجماع معظم المحللين السياسيين في مركز الخارطة الحزبية والسياسية في إسرائيل، فإننا نلحظ تمسك هذا الحزب في ثوابت عقائدية محددة مع تغييرات ملموسة في التوجه الفعلي لسياسته أو لبرنامجه.

فدولة إسرائيل. حسب برنامج هذا الحزب. هي دولة يهودية وهي الوطن القومي لكل اليهود أينما كانوا. وان هذه الدولة تحقيق فعلي للصهيونية، وأنها وارثة وتابعة للثقافة اليهودية والحضارة العبرية الغنية والوافرة. وانه يجب المحافظة على الهوية اليهودية من خلال حوار متواصل بين التيارات المكونة للشعب اليهودي. ويعلن هذا الحزب في برنامجه انه يدعم حق المواطن. كل مواطن. في الدولة.

ورغم هذه الرؤية العقيدية والصهيونية التقليدية التي ينادي بها حزب العمل، إلا أنه يقبل بوجود دولتين لشعبين يتم تحديد الحدود بينهما بالمفاوضات. ولكن بخصوص مسألة الاستيطان والمستوطنات فإن حزب العمل . في برنامجه . يطرح مسألة ضم الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية إلى دولة إسرائيل. ويوافق هذا الحزب على إزالة وتفكيك البؤر الاستيطانية الخارجة عن الكتل.

بمعنى أن حزب العمل في برنامجه السياسي يطرح موافقته على دولة فلسطينية دون طرح حدودها أو مواقعها سوى الإشارة الواضحة إلى ضم الكتل الاستيطانية. وهذا معناه . أي ضم الكتل الاستيطانية . تقطيع التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية العتيدة وتحويلها إلى دويلات صغيرة دون شكل أو قدرة على العيش والاستمرار.

ولا يختلف حزب العمل عن حزب كديما في مسألة موافقة الحزبين وقبولهما لبناء جدار الفصل العنصري كجدار أمني . وفق النظرة الإسرائيلية. وأكثر من ذلك فإن حزب العمل، رغم دعوته إلى ضرورة التفاوض مع الفلسطينيين، فإنه . أي حزب العمل . يترك منفذاً للتراجع في حال حصول جمود سياسي بأن تتخذ إسرائيل كافة الاجراءات المستقلة والذاتية التي تضمن مصالحها الأمنية والسياسية. وهذا يؤكد التقارب الفكري والفعلي بين كديما وحزب العمل، أي السعي

الحثيث والمتواصل إلى تحقيق جمود سياسي لعدم وجود طرف أو شريك للتفاوض مما يدعم ويقوي مشروع الانسحاب الأحادي الجانب الذي تلوح به كديما وحكومة اولمرت.

هذه المسألة كانت إحدى نقاط التفاهم والتقارب بين الحزبين عشية ائتلافهما لتشكيل الحكومة الحالية برئاسة ايهود اولمرت.

إذاً، سياسة الانسحاب أحادي الجانب تميز الرؤية السياسية والأمنية العامة للحزبين الكبيرين (٤٨ مقعداً من مقاعد الكنيست الـ ١٢٠)، وفي هذا التوجه دلالة قاطعة إلى وجود خطة ذات معالم واضحة بتطبيق "فصل" جغرافي وسياسي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بحيث تم ويتم إضعاف هذه السلطة لتبقى إسرائيل ذات كلمة الفصل في الميدان.

إجمال

لا شك أن البرامج السياسية، التي استعرضنا بعضاً من جوانبها لدى الأحزاب الإسرائيلية، تتسم بالطابع المشترك في رؤيتها نحو التسوية مع الفلسطينيين، وفي مقدمة ذلك رفض هذه الأحزاب لدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، أو لنقل ذات شكل لدولة، وقبول معظم هذه الأحزاب لسلطة فلسطينية ضعيفة مرتبطة بالقرار الإسرائيلي السياسي والأمني والاقتصادي. الرؤية السياسية لهذه البرامج تحقيق فصل كلي مع الفلسطينيين وإقصائهم بالتمام عن مجرى اتخاذ القرار ورسم المستقبل الفلسطيني.

التغير الأساسي الملاحظ في هذه الأحزاب أنها رغم محافظتها على أيديولوجيتها (وأحياناً بصورة شكلية) إلا أنها تقدم حلولاً أو تسويات مع الفلسطينيين تنطلق من الجزئية في الحل وليس حلاً كاملاً.

الملاحظ عدم وجود، أو توفر، أي توجه شامل لحل سلمي شامل للصراع، والحلول المقترحة هي جزء من عملية إدارة الصراع من قبل إسرائيل لتحقق بواسطة هذه العملية مزيدًا من الانجازات وفي مقدمتها سيطرة أوسع على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية التي تترك الفلسطينيين دون أراضٍ احتياطية مستقبلية وتحولهم إلى نزلاء سجون مكتظة للغاية تنقصها الخدمات الأساسية ويصبح من السهل في حينه تنفيذ خطة الترانسفير للفلسطينيين وتخفيف أعدادهم وكثافتهم السكانية في بعض المناطق في الضفة الغربية أو حتى في داخل إسرائيل ذاتها.